الأمم المتحدة

S/2018/831



Distr.: General
11 September 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان (يشمل الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٦ (٢٠١٨) الذي مدَّد المجلسُ بموجبه ولايةَ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، وطلب مني، وفقا لقرارات سابقة، الإبلاغ عن تنفيذ الولاية كل ٩٠ يوماً. وهو يغطي التطورات السياسية والأمنية في الفترة من ٤ حزيران/يونيه إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، والوضع الإنساني، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتسبت زخماً الجهودُ الرامية إلى تنشيط اتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، في حين أن البرلمان، على الصعيد الداخلي، أقر مشاريع قوانين للتعديل الدستوري تُدرج اتفاق السلام في الدستور الانتقالي وتُمدد فترة ولاية الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. وفي غضون ذلك، أجرت أمانة الحوار الوطني تحضيراته للجولة المقبلة من المؤتمرات الإقليمية.

عملية السلام

٣ - في أعقاب قرارات مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الهيئة الحكومية الدولية) في دورته الاستثنائية الثانية والستين في ٣١ أيار/مايو، تابع الوسطاء تنقيحها للاقتراح الرامي إلى التقريب بين المواقف المتباينة للأطراف بشأن المسائل العالقة البالغة الأهمية والمتعلقة بترتيبات الحكم والترتيبات الأمنية. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قامت الأطراف التي شاركت في محادثات غير مباشرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه في أديس أبابا، إثيوبيا، ورئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد، بتيسير عقد اجتماع مباشر بين رئيس جنوب السودان سالفا كير وزعيم الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الحركة الشعبية/الجيش الشعبي)، رياك مشار. وكان هذا أول اجتماع للزعيمين الرئيسيين منذ استئناف الأعمال القتالية في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي اليوم التالي، اجتمعت القمة الاستثنائية الثانية والثلاثين لجمعية



130918 120918 18-14157 (A)



رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية في أديس أبابا، ورحبت بالمحادثات المباشرة. وكلفت رئيس السودان عمر حسن البشير بتيسير إجراء مزيد من المناقشات في غضون أسبوعين لحل القضايا العالقة المتبقية ومناقشة تدابير إعادة تأهيل اقتصاد جنوب السودان من خلال التعاون الثنائي بين جنوب السودان والسودان. بعد ذلك، ستعمل كينيا على تيسير جولة نهائية من المحادثات لإتمام العملية. كما سُمح لرياك مشار بدخول السودان وكينيا والخروج منهما طوال مدة عملية السلام.

٤ - واستؤنفت المحادثات المباشرة بين الرئيس سالفا كير ورياك مشار في الخرطوم في ٢٥ حزيران/يونيه، واختتمت بإعلان اتفاق الخرطوم بين أطراف النزاع في جنوب السودان في ٢٧ حزيران/يونيه، الذي وقعه الزعيمان الرئيسيان، فضلا عن ممثلين عن تحالف المعارضة في جنوب السودان (SSOA)، وعن ”المحتجزين السابقين“ التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان، والأحزاب السياسية الأخرى. وأعلن الموقعون في إعلان الخرطوم وقفاً دائماً لإطلاق النار، وحددوا أهدافاً للترتيبات الأمنية الانتقالية، والتزم الموقعون بالتوصل إلى اتفاق حول اقتراح الهيئة الحكومية الدولية المنقح بشأن التقريب بين المواقف، وبتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في جنوب السودان، وإعادة تشغيل حقول النفط في ولاية الوحدة. وفي اليوم نفسه، أصدرت الأطراف إعلانات لوقف إطلاق النار تدخل حيز النفاذ اعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه.

٥ - واجتمع على هامش اجتماع جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في موريتانيا في ٣٠ حزيران/يونيه، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، واللجنة المخصّصة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بجنوب السودان، ومجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ورحبت هذه الهيئات بإعلان الخرطوم. وأصدر مجلس السلام والأمن بياناً يحث على استمرار الدعم لعملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية ويدعو آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية (CTSAMM) إلى تقديم أدلة يمكن التحقق منها على انتهاكات وقف إطلاق النار وذلك لدعم التدابير العقابية ضد الأطراف المذنبة.

٦ - وفي أعقاب المحادثات غير المباشرة التي يسرها الوسطاء السودانيون في ٦ تموز/يوليه، وقّعت الأطراف على اتفاق بشأن المسائل العالقة المتعلقة بالترتيبات الأمنية، تضمن أحكاماً بشأن تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية الانتقالية. وتجدر الإشارة إلى الالتزامات بالإيواء المؤقت لجميع القوات المقاتلة؛ وتدريب وإعادة نشر جزء أساسي من القوات ”الموحدة“ خلال فترة ما قبل الانتقال التي تبلغ مدتها ثمانية أشهر؛ وإنشاء جيش وطني جديد خلال الفترة الانتقالية الرسمية التي تبلغ مدتها ٣٦ شهراً. وفيما يتعلق بمسائل الحكم العالقة، استضاف الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، والرئيس السوداني، مشاورات استغرقت يوما واحدا في عنتيبي، أوغندا، في ٧ تموز/يوليه، شارك فيها رئيس جنوب السودان وزعيم المعارضة رياك مشار، ونوقش فيها اقتراح بشأن تشكيل هيئة رئاسية وتقاسم المسؤولية في مجلس الوزراء والبرلمان. ومن الجدير بالذكر اقتراح إعادة رياك مشار إلى منصبه كنائب أول للرئيس في حكومة انتقالية مستقبلية وإضافة أربعة نواب آخرين للرئيس. وفي حين أن الاقتراح أثار انتقادات سريعة من جانب أحزاب معارضة أخرى وصفته بأنه صفقة بين طرفين فقط من الأطراف المتحاربة، إلا أنه مكّن مع ذلك من إحراز تقدم في المناقشات حول الحكم، التي كانت حتى الآن تسير في طريق مسدود.

٧ - واستمرت المحادثات في الخرطوم طوال شهر تموز/يوليه لتأمين التوصل إلى اتفاق أكثر شمولاً للأطراف. غير أن المسألة المستمرة الأكثر إثارة للجدل هي عدد الولايات وحدودها. وفي غضون ذلك،

وفي ١٣ تموز/يوليه، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) معرباً فيه عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات الصارخة المستمرة لاتفاق وقف الأعمال القتالية وبطء التقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية قابلة للاستمرار، وفرض القرار حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان بالإضافة إلى عقوبات إضافية موجهة إلى شخصين، هما رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بول مالونغ، ونائب رئيس هيئة الأركان العامة السابق في الجيش الشعبي للشؤون اللوجستية، مالك روبن رياك. وفي ١٩ تموز/يوليه، في أعقاب الاجتماع السنوي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أصدرت الهيئتان بياناً مشتركاً يؤكد مجدداً اعتقاد الهيئتين بحل سياسي للنزاع، ويرحب بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمبادرات الإقليمية، غير أنه في الوقت نفسه يدين انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية، ويصرّ على وجوب محاسبة المنتهكين، ومكافحة الإفلات من العقاب، ويروج للسلام والمصالحة.

٨ - ووسط ضغوط متزايدة لاختتام المحادثات حول الحكم، تم إقناع الأطراف بإرجاء المفاوضات بشأن تحديد عدد الولايات وحدودها إلى الجولة الأخيرة من المحادثات. وفي ٥ آب/أغسطس، في حفل حضره جميع أعضاء الهيئة الحكومية الدولية، وقعت الأطراف السودانية الجنوبية الاتفاق بشأن مسائل الحكم العالقة. ووقع رئيسا السودان وأوغندا كضامنين مشاركين، بينما وقع ممثلون عن الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كشهود. وخلال حفل التوقيع ألقى مبعوثي الخاص للسودان وجنوب السودان نيكولاس هايسوم ببيان نيابةً عني، رحب فيه بالتقدم المحرز في الخرطوم؛ وشدد على أهمية وجود عملية عادلة وشاملة للأطراف؛ وحذّر من أن دعم المجتمع الدولي لا يعتمد ببساطة على التوصل إلى أي اتفاق وإنما على التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ.

٩ - وعلى ضوء التقدم المحرز مؤخرا، وافقت الهيئة الحكومية الدولية على مواصلة المناقشات في الخرطوم لوضع الصيغة النهائية لنص مجدَّد لاتفاق السلام ومصفوفات للتنفيذ والجداول الزمنية ذات الصلة. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٩ آب/أغسطس، استؤنفت المحادثات بمناقشات شملت فيما شملته حالة وإدراج الوثائق المتفق عليها في أديس أبابا والخرطوم في الأشهر السابقة. وفي ١٨ آب/أغسطس، عمم الوسطاء على الأطراف مشروع نص مجدد لاتفاق السلام للتعليق عليه قبل التأجيل بسبب عطلة العيد. واستؤنفت المحادثات في الخرطوم في ٢٥ آب/أغسطس واستمرت حتى أيلول/سبتمبر حيث وقّعت الأطراف على مشروع النص بالأحرف الأولى بين ٢٨ و ٣٠ آب/أغسطس، ومن ثم بدأت في مناقشة مصفوفات التنفيذ. على أن الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وتحالف المعارضة في جنوب السودان اعتبرا أن التوقيع بالأحرف الأولى على هذه الوثائق مرهون بالتوصل إلى حل بخصوص ”التحفظات“ الأربعة خلال اجتماع مقبل للقمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. أما مجالات الانشغال فهي آليات وحصص اتخاذ القرار في الحكومة، وعدد الولايات وحدودها، وعملية وضع الدستور النهائي، وآليات مساهمة الجهات الضامنة والبلدان الأخرى في المنطقة في الترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي غضون ذلك، في ٢٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس بوتسوانا السابق فيستوس موغاي استقالته من رئاسة اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، مصرحاً أن مرحلة الانتقال تبرر وجود قيادة جديدة.

التطورات السياسية الأخرى على المستوى الوطني

١٠ - في ٢٠ حزيران/يونيه، اعتمد البرلمان مشروع تعديل دستوري يُدخل اتفاق السلام في دستور عام ٢٠١١ الانتقالي لجنوب السودان. وقد حصل التعديل على موافقة الرئيس ودخل حيز النفاذ في ٤ تموز/يوليه. بعد ذلك بقليل، في ١٣ تموز/يوليه، أقر البرلمان قانوناً آخر يمدد فترة الجهازين التنفيذي والتشريعي للحكومة الوطنية وحكومات الولايات إلى ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢١. وقد انتقدت جماعات المعارضة ومنظمات المجتمع المدني على نطاق واسع هذا الإجراء، كما انتقدته الترويكا (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والنرويج) باعتبار أنه مضرٌّ بعملية السلام.

١١ - وفي ١٨ تموز/يوليه، أقال الرئيسُ وزيرَ الخارجية دينق ألور كوول، حيث أن هذا المنصب مخصص بموجب اتفاق السلام ''للمحتجزين السابقين'' التابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان، وحل محله نيال دينق نيال، المستشار الأقدم ومبعوث الرئيس. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قام الرئيس كير بتعيين قوك ماكواش مايول نائباً جديداً لوزير المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وفي ٢٤ آب/أغسطس، أقال الرئيسُ وزيرَ العمل والخدمات العامة غاثوث غاتكووث، وحل محله رئيس هيئة الأركان السابق في الجيش الشعبي، جيمس هوث ماي.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شرعت أمانة الحوار الوطني في التحضيرات لعقد المؤتمرات الإقليمية. في ٢٠ آب/أغسطس رحب الرئيسان المشاركان للجنة التوجيهية للحوار الوطني، أبيل أليار وأنجيلو بيدا، بالتقدم المحرز في منتدى التنشيط الرفيع المستوى، ودعا الاثنان مجموعات المعارضة إلى تقديم آرائها حول القضايا التي ستدرج في المؤتمرات الإقليمية المقبلة.

التطورات الاقتصادية

١٣ - ظلت الحالة الاقتصادية سيئة للغاية، رغم التعزيز الأولي للقيمة السوقية الموازية للجنيه السوداني الجنوبي مقابل دولار الولايات المتحدة من حوالي ٣٠٠ جنيه في أوائل حزيران/يونيه إلى ٢١٠ جنيهات مقابل الدولار في منتصف آب/أغسطس. ومع ذلك، لم تنخفض أسعار الغذاء والسلع الأساسية، حيث بلغ معدل التضخم في الأشهر الـ ١٢ حتى تموز/يوليه ما نسبته ١٢٣ في المائة. واستمر إنتاج النفط بمعدل ٠٠٠ ١٣٠ برميل في اليوم، وتتوقع السلطات زيادة في الإنتاج في الأشهر اللاحقة بعد استئناف الإنتاج في ولاية الوحدة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أقر البرلمان مشروع الموازنة الوطنية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، بقيمة ٨١,٥٩ مليار جنيه سوداني جنوبي، أي ما يقرب من ٥٢٦ مليون دولار أمريكي.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الاشتباكات العنيفة بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة، ولكن بأقل كثافة وتواتراً مما كانت عليه في الأشهر السابقة. وأجرت آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية تحققاً مما لا يقل عن ١٩ حادث خرقٍ لوقف إطلاق النار، بما في ذلك حوادث قتال بين الطرفين، بين حزيران/يونيه وآب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، أدى العنف القبلي، بما في ذلك الإغارة على الماشية في البحيرات وواراب وجونقلي، إلى وقوع إصابات بين المدنيين، وإلى التشريد، والاختطاف، والنهب.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٥ - في الأجزاء الوسطى والجنوبية من ولاية الوحدة، كانت الهجمات متسقة مع نمطها من الأشهر السابقة، عندما حاولت القوات الحكومية تطهير الطريق من كوج إلى لير وإلى الجنوب والجنوب الشرقي من الولاية. وتعرضت دوريات البعثة أيضا للنيران في مناسبتين. وفي ٤ حزيران/يونيه، واجهت دورية تابعة للبعثة نيران أسلحة صغيرة من رجال مسلحين مجهولي الهوية بالقرب من روبكواي في جنوب الوحدة. وفي وقت لاحق، في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تعرضت دورية متكاملة تابعة للبعثة لنيران مباشرة ومستمرة في روبكواي بين ٨٠ و ١٠٠ مسلح، تأكد لاحقا أنهم أعضاء في الجيش الشعبي. وردت البعثة على النيران دفاعا عن النفس. وفي ٥ حزيران/يونيه، اشتبك الجيش الشعبي والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار في بلدتي غوار وبيه بمقاطعة كوج. وفي ٦ حزيران/يونيه، أفيد بأن القوات الحكومية ومجموعات الشباب المسلح الموالي للحكومة بقيادة مفوض مقاطعة غاني السابق غوردون كوانغ، شنت هجوماً على بووك جنوب شرق كوج. واستمرت خلال يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه هجمات يُزعم أن الجيش الشعبي شنها، وذلك في دابلوال وبوو، حيث أفيد عن مقتل أربعة مدنيين ووقوع عدة إصابات، وعن إحراق المباني المدنية ونهب الممتلكات. وفي ١٤ حزيران/يونيه، وردت أنباء تفيد بشن هجمات على مركبات، بما في ذلك قيام عناصر محلية يُدعى أنها من المعارضة بإلقاء قنبلة يدوية صاروخية على شاحنة شمال بلدة كوج، مما أسفر عن مقتل شخصين. وفي مقاطعة لير، بين يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه، هاجم الجيش الشعبي مواقع المعارضة على طول محور بيلينغ - ثونيور - أدوك، وجرت اشتباكات في ثونيور وبيلينج وباني وباو وثور وروبكونغ وتوش رياك. وأدى القتال إلى مقتل ثلاثة مدنيين. وأشارت دوريات تحقق سيّرتها البعثة في مقاطعة لير إلى أن الوجود المدني محدود. وفي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، زُعم أن المعارضة هاجمت باغوير، ومقاطعة غويت، وباو، وثاكر، ومانغا. وتواردت أنباء عن وقوع اشتباكات في ٣٠ حزيران/يونيه في ثاكر وروبكواي بمقاطعة مايينديت، وزُعم إن الجيش الشعبي قصف بيبور وشوت جوك بمقاطعة روبكونا. وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه، ورد أن شباباً مسلحين، زُعم أنهم بقيادة جوردون كوانغ، اشتبكوا مع المعارضة في غاندور، ونوات، وكوي، ولوال وباديا، ودين دين، وكويدوك ويانغ بمقاطعة لير، وبيه بمقاطعة كوج. وفي ١٤ تموز/يوليه، أسفرت الاشتباكات المبلغ عنها على مشارف باو، بمقاطعة كوج، عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفي ٢١ آب/أغسطس، ورد أن قوات الحكومة والمعارضة اشتبكت في بيل بايام ونيمني في مقاطعة غويت.

١٦ - وفي جونقلي، في ٤ حزيران/يونيه، زُعم أن الجيش الشعبي هاجم جماعة مسلحة في مانيبوغكول، أكيلو بايام، شرق بلدة بيبور، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، زُعم أن الجيش الشعبي المتمركز في وات هاجم الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار في قريتي لوني وكويرنيون في نيرول وأكوبو، مما أسفر عن مقتل أربعة وإصابة خمسة من المدنيين. وفي ولاية أعالي النيل، ورد أن الجيش الشعبي والمعارضة اشتبكا في ٦ حزيران/يونيه في أرابيت، بمقاطعة مانيو، مما أسفر عن مقتل أربعة من جنود المعارضة.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٧ - في ولاية الاستوائية الكبرى، استمرت الاشتباكات بين الجيش الشعبي وقوات المعارضة، وكذلك الهجمات المسلحة والأعمال الإجرامية، على طول الطرق الرئيسية، وتسببت في سقوط ضحايا وتشريد

في صفوف المدنيين. وفي غرب الاستوائية، في ٧ حزيران/يونيه، أفيد أن هجمات مزعومة شنها الجيش الشعبي والمعارضة أسفرت عن مقتل مدني واحد في لي – رانغو بايام وآخر في غانغورا بايام. وفي ١٠ حزيران/يونيه، ورد أن جماعة مسلحة هاجمت مدنيين في قرية بازونغوا، مما أسفر عن مقتل اثنين من المدنيين. كما وردت أنباء عن وقوع اشتباكات في ١٧ حزيران/يونيه في ماكباندو، وفي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه في ساورا ونامبيا، مما أدى إلى نزوح المدنيين، بينما هاجمت قوات المعارضة في ٢٤ حزيران/يونيه ثكنات الجيش الشعبي في نانقونـدي بمقاطعة نزارا. وبعد ذلك، في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، حاولت قوات يُشتبه بأنها من المعارضة تجنيد ٢٥ شاباً بصورة قسرية في قرية بازونغوا ونهبت ممتلكات مدنية واختطفت مدنيين في بازمبورو. وفي ٨ و ٩ تموز/يوليه، أفيد أيضاً عن كمائن مسلحة ضد مركبات تابعة للجيش الشعبي بالقرب من موندري وريمينزي نتج عنها مقتل أربعة أشخاص وإصابة خمسة.

١٨ – وفي وسط الاستوائية، في ٨ حزيران/يونيه، ورد أن قوات الجيش الشعبي هاجمت قاعدة المعارضة في مقاطعة موجوو، كما وردت ادعاءات أخرى عن وقوع قتال بين الطرفين في باياوا في نفس اليوم. وفي ١٢ حزيران/يونيه، زُعم أن قوات يُشتبه أنها تابعة للمعارضة أوقفت سيارة مدنية كانت في طريقها من ياي إلى كايا واختطفت ١٣ مدنياً. كما هدد القتال موظفي الأمم المتحدة؛ ففي ٢٦ حزيران/يونيه، أطلق مسلحون مجهولون النار على قافلة إنسانية بحماية قوات البعثة على طريق جوبا – ياي، مما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام. وتواصلت الأنباء عن قتال بين الحكومة والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار في ٢٩ حزيران/يونيه و ١ و ١٢ تموز/يوليه في مقاطعة ليفولو. وفي ١٧ و ٢٠ تموز/يوليه، على التوالي، أفيد عن وقوع اشتباكات بين الحركة الوطنية من أجل التغيير في جنوب السودان والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار في مقاطعة موكايا. وفي ٢٣ تموز/يوليه، ورد أن جماعة معارضة مسلحة هاجمت موقع الجيش الشعبي في قرية لوغوبرو، على طول طريق ياي – ماريدي. وورد أن قوات إضافية من الجيش الشعبي أُرسلت إلى المنطقة لتعزيز الأمن. وفي ٢٩ آب/أغسطس أُبلغ عن وقوع اشتباكات في جامارا في مقاطعة لاينيه. وفي ولاية شرق الاستوائية، في ٤ حزيران/يونيه، ورد أن مركبة تعرضت لكمين على طريق توريت – كابويتا مما أسفر عن مقتل شخصين. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قُتل مدنيان أثناء عودتهما إلى توريت من قرية أوسيلي.

منطقة بحر الغزال الكبرى

١٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدث تدهور في الأمن في بعض أنحاء ولاية غرب بحر الغزال. ففي الفترة بين ١١ و ١٥ حزيران/يونيه، زُعم أن قوات الجيش الشعبي هاجمت مواقع المعارضة في كوارجينا وباغاري. كما أفيد عن قتال في باغاري ووادهاليلو، في مقاطعة جور بين ١٤ و ١٨ حزيران/يونيه، مما أدى إلى نزوح المدنيين إلى أغوك. وفي ٢٣ و ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، أُبلغ عن قتال نشب في جنوب واو انتشر إلى مبورو ومنطقة باغاري الكبرى. وفي الفترة بين ٢٩ و ٣٠ حزيران/يونيه، زُعم أن الجيش الشعبي هاجم المعارضة في مبورو وبيسيليا، بينما زُعم أن المعارضة نصبت كمائن للجيش الشعبي في باغاري ومبورو وبيسيليا في ٥ تموز/يوليه. وأدت الاشتباكات المتقطعة بين ١٩ و ٢١ تموز/يوليه، مع تقارير عن إطلاق نار كثيف من برينجي وبغاري، وبين ٢١ و ٢٥ تموز/يوليه حول وادهاليلو، إلى نزوح المدنيين. وتفيد التقارير أن الهجمات والهجمات المضادة استمرت في أوغست برينجي ونغوباغاري ومبورو

وراجا. وأدى استمرار الجيش الشعبي والسلطات المحلية في واو في منع الوصول، إلى إضعاف قدرة البعثة على التحقق من الأوضاع في المناطق المتضررة.

النزاع القبلي

٢٠ - في منطقة البحيرات الكبرى، أفيد عن حدوث طفرة في حوادث الإغارة على الماشية في أواخر حزيران/يونيه وتموز/يوليه من جانب فرع باكام من قبيلة دينكا أقار. ويُزعم أن فرع باكام من قبيلة دينكا أقار نفذ هجمات بالاشتراك مع قبيلة دينكا سيك ضد عشائر فرع روب من قبيلة دينكا أقار في مناطق منها مركز رومبيك، ورومبيك الشرقية، وكويبيت، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصاً. واستمر في آب/أغسطس العنف الذي بدأه فرع باكام من قبيلة دينكا أقار وقبيلة دينكا سيك، حيث شُن هجوم على فرع بانيار من الدينكا أقار في بالوك بايام، شرقي رومبيك، مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص.

٢١ - وفي واراب، في ٥ حزيران/يونيه، أفيد بأن شباباً مسلحين يُشتبه في أنهم من النوير من ليتش الشمالية ومقاطعة بول الجنوبية في ولاية الوحدة هاجموا قبيلتي كنغور ولاو في مقاطعتي ألابك وأليك في تونج، مما أسفر عن مصرع ٣٢ شخصاً على الأقل وإصابة عدد غير محدد. وأفيد بأن أفراداً يشتبه في أنهم من قبيلة أبوك في قوقريال هاجموا مخيماً للماشية في إقليم أغوك، وقتلوا ستة أشخاص. وقد نشرت قوات الجيش الشعبي على طول المنطقة الحدودية بين أبوك وأغوك لردع شن أي هجمات انتقامية. وفي ١١ و ١٢ آب/أغسطس، وردت أنباء عن وقوع اشتباكات عنيفة بين قبيلتي ثيك ولوانجانغ وقبيلتي جالواو وقوك في تونج الشرقية. وأشير إلى أن الاشتباكات أسفرت عن مقتل ٤٢ شخصاً وإصابة ٦٠ آخرين. وزُعم أن القتال بدأ عندما قام شباب مسلحون من لوانجانغ بقتل أحد أفراد قبيلة جالواو ونهبوا ماشيته.

٢٢ - وفي الوقت نفسه، أفادت التقارير في جونقلي بأن اشتباكات بين عشيرتين من قبيلة لو نوير هما سيي - يول وسيي نياك، في أوائل تموز/يوليه في أكوبو، أسفرت عن مقتل ١٤ شخصاً. وقد تدخلت السلطات والقيادات المحلية وزعماء القبائل للتخفيف من النزاع. وفي المنطقة الحدودية في بوما وكابويتا، أفيد بنشوب قتال حول الوصول إلى الأراضي وموارد المياه بين قبيلتي مورلي وجيي في ٦ و ٧ تموز/يوليه. وتشير تقارير الحكومة إلى مقتل ٢٦ شخصاً وسقوط ٢٤ جريحا. ويُزعم أن المهاجمين من قبيلة مورلي اختطفوا ثلاثة فتيان وثلاث فتيات، بينما شُرد عدد كبير من قبيلة جيي، كما نُهبت آلاف الأبقار وأُحرقت المنازل.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٣ - ظلت الحالة الإنسانية سيئة. وقد نزح ما يقرب من ٢ ٠٠٠ شخص بسبب القتال في منطقة باغاري الكبرى، غرب بحر الغزال. وفي غرب الاستوائية، تم تسجيل ما يقرب من ١٨ ٠٠٠ شخص في حاجة للمساعدة والحماية، منهم ما لا يقل عن ١٠ ٠٠٠ شخص فروا منذ ١٧ أيار/مايو إلى تامبورا بسبب القتال بين القوات الحكومية والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وبحلول نهاية تموز/يوليه، كان هناك ١,٨ مليون من النازحين داخل جنوب السودان، ويعيش حوالي ٢,٥ مليون

شـــخص في البلدان المجاورة. ولدى جنوب الســـودان أعلى نســـبة من الأطفال خارج المدارس في العالم، فهناك ٢,٢ مليون طفل لا يتلقون أي خدمات تعليمية.

٢٤ - ومن المتوقع أن ما يقرب ٦٠ في المائة من الســـكان كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال ذروة موسم العجاف. وحتى مع المساعدات الإنسانية، بقي أكثر من ٦ ملايين شخص في حالة ”أزمة“ (المرحلة ٣ من التصـــنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) أو حالة ”طوارئ“ (المرحلة ٤ من التصنيف المتكامل)، أي بزيادة بنسبة ٢٠ في المائة عن نفس الفترة في عام ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، اســـتمر انعدام الأمن الغذائي (المرحلتان ٣ و ٤ من التصـــنيف المتكامل) في ولايات أعالي النيل، وجونقلي، وشمال بحر الغزال، مع بعض التحسن في غرب الاستوائية. وهناك مخاوف كبيرة مستمرة في مايانديت ولير، حيث يُتوقع أن تدخل المقاطعتان في المرحلة ٤ من التصـــنيف المتكامل، خاصـــة وأن المنظمات الإنسانية وصلت إليهما في تموز/يوليه للمرة الأولى منذ نيسان/أبريل بتدخلات صغيرة؛ وكان قد أعلن عن وجود ”مجاعة“ (المرحلة ٥ من التصـنيف المتكامل) في هذه المناطق في شـباط/فبراير ٢٠١٧. وقد أدى النزوح الجماعي من المنطقة الاســتوائية الكبرى، التي لديها تقليدياً أعلى إنتاج زراعي، إلى تفاقم الضغوط الموجودة في أوضاع الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يعاني نحو ١,١ مليون طفل دون الخامسة من خطر سوء التغذية الحاد.

٢٥ - وفي تموز/يوليه، أفادت التقارير بوقوع ٨٠ حادثاً في سياق الوصول إلى المساعدات الإنسانية، خاصة في ولايات أعالي النيل والوحدة ووسط الاستوائية (نُسب ٣٥ في المائة منها إلى جهات فاعلة إجرامية أو غير معروفـــة، و ٢٦ في المائة إلى قوات الأمن على مســـتوى الولايات و ١٥ في المائة إلى السـلطات المدنية على مستوى الولايات). وللسـنة الثالثة على التوالي، يبقى جنوب السـودان السـياق الأكثر عنفاً في العالم فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية. وخلال الأشهر الستة الماضية، شمل حوالي ٥٠ في المائة من حوادث الوصول المبلغ عنها أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وضد الأصول الإنســـانية. وفي حزيران/يونيه، قُتل ثلاثة من العاملين في المجال الإنســـاني في مقاطعتي روبكونا ومايوم في ولاية الوحدة، بينما قُتل اثنان من عمال المعونة في تموز/يوليه في تيريكيكا، في وســـط الاســـتوائية، وفي رومبيك الشـــرقية، في البحيرات، وبذلك ارتفع عدد العاملين في المجال الإنســـاني الذين قُتلوا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في جنوب الســـودان إلى ١٢. وفي حزيران/يونيه أيضـــا، عرقلت العقبات والتحديات البيروقراطية العمليات الإنســانية في غرب بحر الغزال، وأبلغت الوكالات الإنســانية العاملة في مقاطعة واو عن تزايد قيام القوات المسـلحة في الولاية بمنع الوصـول إلى مناطق واقعة خارج واو تعاني من النزاع. وظل الوصول خارج مدينة ياي في وسط الاستوائية محدوداً بسبب الافتقار إلى ضمانات السلامة والأمن.

٢٦ - وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، تصـاعد العنف ضـد العاملين في المجال الإنســاني والأصـول. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، تدخّل زعماء قبليون في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة في بانتيو وملكال في العمليات وحشـــدوا مجموعات من الشـــباب لتعطيل العمليات الإنســـانية. وفي بانتيو، فرضـــت هذه الأعمال إغلاق ثلاثة من خمسة مستوصفات لأكثر من ثلاثة أسابيع، كما تعرض للخطر وصول ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٥٠ شـخص إلى المياه المأمونة. كما هاجم الزعماء القبليون وأعضـاء مجموعة المراقبة المجتمعية العاملين في المجال الإنساني. وبعد مفاوضـات مكثفة، استؤنفت الأنشـطة الإنسانية. وفي ملكال، هددت مجموعات الشـباب عمال الإغاثة بسـبب ما ادعته هذه المجموعات من افتقار إلى فرص العمل، مما أدى إلى تعليق المسـاعدة الصـحية المنقذة للحياة. وفي تموز/يوليه أيضـاً، في بونج، بمقاطعة مابان في ولاية أعالي

النيل، سرعان ما تحول احتجاج الشباب على ما يعتبرونه افتقاراً إلى فرص العمل إلى أعمال عنف أدت إلى هجمات وإلى نهب وحرق أماكن العمل الإنساني وإلحاق الأضرار بالمركبات الإنسانية. وتعطلت العمليات الإنسانية بشدة، بسبب أضرار كبيرة لحقت بالممتلكات، ونقل إلى أماكن أخرى ما يقرب من ٤٠٠ من العاملين في المجال الإنساني.

٢٧ - وعلى الرغم من التحديات، وبحلول نهاية آب/أغسطس، كان الشركاء في المجال الإنساني قد قدموا مساعدة منقذة للحياة لما يزيد على ٣,٨ ملايين من السكان المستهدفين من أصل ٦ ملايين مستهدف. ومع التقدم في موسم الزراعة الرئيسي وسط استمرار القتال، ضاعف الشركاء من جهودهم لتزويد المزارعين بالبذور والأدوات. وتم توزيع أكثر من ٥٣٠ ٤ طنا من بذور المحاصيل على حوالي ٠٠٠ ٣١٢ أسرة - وكانت هذه الكمية هي أكبر كمية من البذور الموزعة خلال موسم الزراعة الرئيسي حتى الآن.

٢٨ - وفي وقت إعداد التقرير، كانت خطة الاستجابة الإنسانية ممولة بنسبة ٥٠ في المائة، وتم تلقي ٨٥٤ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ١,٧ بليون دولار.

خامسا - تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف

ألف - حماية المدنيين

٢٩ - واصلت البعثة استخدام نهج من ثلاث مستويات إزاء المهمة الموكلة إليها وهي حماية المدنيين. وفي إطار المستوى الأول، وهو الحماية من خلال الحوار والمشاركة السياسية، واصلت البعثة التشديد على المسؤولية الأساسية للسلطات الوطنية عن حماية المدنيين، والتأكيد مجدداً على توافرها لمساعدة السلطات على الوفاء بهذه المسؤولية. وفي ١٠ تموز/يوليه، سافر ممثلي الخاص إلى يامبيو، حيث التقى بحاكم ولاية غبودوي وبالزعماء الدينيين لمناقشة المبادرات الجارية للإنعاش والقدرة على الصمود. وفي ١٢ تموز/يوليه، سافر نائب ممثلي الخاص ومنسق الشؤون الإنسانية إلى تامبورا، ولاية غرب الاستوائية، لمعالجة التوترات التي أحاطت بوصول نحو ٠٠٠ ١٨ شخص فروا من القتال في ناغيرو، غرب الاستوائية. وعمل مع حاكم الولاية لمنع نقلهم القسري مجدداً إلى موقع آخر داخل مدينة تامبورا. وفي ١ و ٢ آب/أغسطس، سافر ممثلي الخاص إلى ملكال، أعالي النيل، لمعالجة التوتر في موقع حماية المدنيين التابع للبعثة بسبب تصورات تقول بأن ممارسات التشغيل غير عادلة، وشدد على مبادئ عدم التمييز فيما تقوم به الأمم المتحدة من تشغيل. وزار أيضاً بونج لتقييم مستويات الأضرار التي لحقت بالأصول الإنسانية وللعمل مع الجهات الفاعلة على مستوى الولاية والمجتمع المدني في تهدئة التوتر في أعقاب مظاهرات الشباب العنيفة.

٣٠ - وفي أماكن أخرى، نظمت البعثة ١٩ حلقة عمل على المستوى دون الوطني بشأن التماسك الاجتماعي والمصالحة وإدارة النزاعات ودور الزعماء التقليديين والنساء والشباب في بناء السلام. وتم الوصول إلى ما مجموعه ٠٨٥ ٥ مشارك (٣٦٩ ١ امرأة)، بينهم ممثلون عن مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وعن المجتمعات المضيفة، ومسؤولون على مستوى الولايات والمقاطعات، وأعضاء من القوات المسلحة المنظمة والجماعات المسلحة، وزعماء تقليديون، وممثلون عن الشباب والمرأة. وعلى سبيل المثال، في شمال بحر الغزال، واصلت البعثة دعم لجنة السلام الحدودية المشتركة في إدارة ترحال الماشية بين السودان وجنوب السودان. وفي أكوبو، بدعم من البعثة، قررت عشائر اللو نوير المتنازعة وقف الأعمال

القتالية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي جوبا، قامت البعثة بتيسير الحوار بين مجلس شيوخ جيينغ (الدينكا) ومجلس شيوخ ولاية جوبك للتصدي للتوترات المتزايدة بين المجتمعات المضيفة ومربي مواشي قبيلة الدينكا بور المترحلة. ونتيجة لذلك، تم تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة التوترات القبلية ودعم تنفيذ المرسوم الرئاسي الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشأن إعادة مواشي دينكا بور إلى جونقلي. وفي بور، يسرت البعثة حدثاً ثقافياً للنازحين النوير المتواجدين في موقع حماية المدنيين ولقبيلة دينكا المضيفة لتعزيز المصالحة والتعايش السلمي.

٣١ - وفي إطار المستوى الثاني، الحماية من العنف البدني، وحتى ١ أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة الحماية لـ ٤٤٦ ١٩٨ من المشردين داخليا في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة، بما يشمل ٦٥٢ ١١٤ في بانتيو و ١٩٩ ٣٩ في جوبا و ٤١٥ ٢٤ في ملكال و ٣٠٠ ٢ في بور و ٨٨٠ ١٧ في واو. وأدت إزالة الاكتظاظ في موقع حماية واو إلى انخفاض بنسبة ١٥ في المائة من السكان في الموقع بحلول تموز/يوليه، مقارنة بأيار/مايو (٧٠٢ ٢٠ شخصاً). ووفرت منطقة الحماية المؤقتة في لير، في ولاية الوحدة، الملجأ لـ ٥٠٠ ٢ من النازحين.

٣٢ - ولتدعيم الطابع المدني للمواقع، تعاونت البعثة مع زعماء القبائل لإطلاعهم على استجابة البعثة للحوادث الأمنية، وتشجيع المشاركة القبلية النشطة في الحد من الأنشطة الإجرامية ودعم التعايش السلمي. وشمل ذلك اجتماعاً برئاسة ممثلي الخاص في ٩ آب/أغسطس مع أكثر من ٥٠ من زعماء القبائل من مواقع الحماية في جوبا لتأكيد المسؤولية القبلية عن الأمن الداخلي للمواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ما مجموعه ٥٠٦ من الجرائم والحوادث الأمنية في مواقع الحماية (١٩١ في واو؛ و ١٦١ في بنتيو؛ و ٩٩ في جوبا؛ و ٤٥ في ملكال؛ و ١٠ في بور). والجرائم الأكثر شيوعاً هي السرقة والاعتداء والعنف المنزلي. وأجرت البعثة ٢٧٢ عملية بحث، وصادرت بنوداً مثل الأسلحة والذخيرة والمخدرات غير المشروعة وممتلكات الأمم المتحدة المسروقة. وتجدر الإشارة إلى ما طرأ خلال الفترة المشمولة بالتقرير من زيادة في الأعمال القتالية في موقع الحماية في جوبا. ففي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس، وقع قتال بين شباب من قبيلتي روبكونا ومايوم في موقع الحماية ٣. وفي حين أن البعثة زادت الأمن وعملت مع أعضاء القبيلتين وزعمائهما على تخفيف حدة التوتر، أدى القتال بين المجموعتين إلى إصابة ١٧٩ شخصا، ونزوح ما بين ٠٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ شخص من داخل مواقع الحماية إلى المنطقة المحيطة الخالية من الأسلحة، وإلى إقامة تسعة عشر ملجأ. وقد تصاعدت حدة القتال في ٢٢ آب/أغسطس. وواصلت البعثة العمل مع الشركاء في العمل الإنساني، والسلطات الوطنية، وزعماء القبيلتين المتقاتلتين، لتهدئة التوترات.

٣٣ - وقد اعتُقل ما مجموعه ١٣٣ شخصا يشتبه في تورطهم في حوادث أمنية خطيرة في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة في بينتيو وجوبا وملكال. كما استجابت البعثة لطلبين من السلطات فيما يتعلق بشخصين في موقع حماية المدنيين في جوبا يشتبه بارتكابهما جرائم خطيرة. وفي إطار المرحلة الثانية من مشروع البعثة لتعزيز المساءلة، قبل المدير الوطني للنيابة العامة ١٦ قضية من قضايا العنف الجنسي المزعوم المرتكب في مواقع جوبا، وملكال، وبانتيو لإدراجها في نظام العدالة الرسمي.

٣٤ - وبالإضافة إلى مواقع حماية المدنيين، واصلت البعثة التركيز على ردع العنف ضد المدنيين وتخفيفه في جميع أنحاء جنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسيير ما مجموعه ٣٨٧ ١٠ دورية (لفترات قصيرة وطويلة، وجوية متنقلة، ونهرية، وراجلة)، بما في ذلك ١٤٦ دورية لدعم آلية رصد وقف

إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. كما نُقلت سرية عسكرية إلى يي، وسط الاستوائية، للرد على تزايد الإجرام والقتال. وواصلت البعثة القيام بدوريات جوية متنقلة دورية منتظمة طويلة الأمد في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية/الجيش الشعبي المعارضة في أكوبو (جونقلي) وكودوك (أعالي النيل)، لدعم إيصال المعونة الإنسانية وتعزيز فهم الأوضاع المحلية. كما سيّرت البعثة الدوريات إلى ييرول ومابير (البحيرات)، وبانياغور - بوكتار، وبوتشالا (جونقلي)، وراجا، ومنطقة مثلث واو (غرب بحر الغزال)، وبوما (جونقلي)، وكاجو - كاجي (وسط الاستوائية) وتامبورا (غرب الاستوائية).

٣٥ - وفي إطار المستوى الثالث، وهو إنشاء بيئة للحماية، واصلت البعثة العمل مع السلطات والمجتمع المدني لتهيئة بيئة مواتية لعودة السكان المشردين. وفي واو، واصلت البعثة والجهات الفاعلة الإنسانية تنفيذ خطة عمل مشتركة لإيجاد بيئة لتمكين المشردين من العودة. وفي بينتيو، واصلت البعثة أيضا الترويج لتوسيع مفهوم المنطقة الخالية من الأسلحة؛ وتم تطهير دائرة حول القاعدة نصف قطرها ٢٠٠ متر، ويجري العمل على إنشاء طريق محيط بالقاعدة. وفي ملكال، واصلت البعثة العمل مع اللجنة الأمنية لأعالي النيل للإسهام في الحد من التواجد المسلح في وسط المدينة.

٣٦ - ونظمت البعثة حلقات عمل في جميع أنحاء البلد لبناء قدرات المنظمات المحلية على تنفيذ مشاريع الأثر السريع التابعة للبعثة من أجل تجديد الهياكل الأساسية في مناطق العودة الرئيسية، بمشاركة ١٧٠ من المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني وبمشاركة موظفين حكوميين. وقامت البعثة بتنفيذ وتسليم ١٥ مشروعاً من المشاريع الـ ٢٣ في إطار دورة التمويل للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بما في ذلك ٦ مشاريع تدعمها البعثة لبناء وتجديد مراكز ومخافر للشرطة في جوبا، وكواجوك، وواو، وأويل.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها

٣٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من ٢٥٣ حادثة تهدد حقوق الإنسان وحالة الحماية. وشمل ذلك حالات قتل أو جرح غير مشروع للمدنيين، واختطاف ونهب وتدمير الممتلكات المدنية، والهجمات ضد الأمم المتحدة، والاعتقال التعسفي والاحتجاز لفترات طويلة، وتجنيد الأطفال و/أو استخدامهم من قِبل الجماعات أو القوات المسلحة، والتهجير القسري، والابتزاز، والعنف الجنسي. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ٣٢٠ شخصاً وإصابة ١٩٧ شخصاً واختطاف ١٢٨ شخصاً (من بين الضحايا ٩٨ امرأة و ٥٠ قاصراً). وقد نُسبت هذه الحوادث إلى الجيش الشعبي (٢٣١)، والجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار (٢٥٥)، الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لتعبان دينق قاي (٩)، ودائرة السجون الوطنية (٨)، وقوات الأمن الحكومية المشاركة في نزع السلاح (٤)، وجهاز الأمن الوطني (١)، وعناصر مسلحة أخرى (١٦٧).

٣٨ - ومن بين مجموع الحوادث المسجلة، هناك ٥٣ حالة تتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي واختطاف النساء والفتيات لأغراض الاسترقاق الجنسي. وأثرت حوادث العنف الـ ٥٣ هذه على ١٨٨ شخصاً (١٧٦ امرأة وفتاة، و ١٢ رجلاً وفتى). وتُعزى هذه الحوادث إلى الجيش الشعبي (٢٧ حادثة أثرت على ١٣٣ من الضحايا الناجيات) والجماعات المسلحة الأخرى (٧ حوادث أثرت على ٩ من الضحايا الناجيات). ووقع معظم هذه الحوادث في ولايتي غرب الاستوائية والوحدة، غير أن محدودية الوصول ونقص الإبلاغ يمكن أن يمنعا من التوصل إلى صورة كاملة.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تموز/يوليه، قدم فريق من الخبراء المعنيين بسيادة القانون/العنف الجنسي في حالات النزاع، استخدمه مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بالاشتراك مع البعثة، دعماً تقنياً للجيش الشعبي والشرطة الوطنية لجنوب السودان لتعزيز منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وردعه والتصدي له.

٤٠ - وفي ١٠ تموز/يوليه، نشرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا يوثق انتهاكات خطيرة مزعومة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨، ارتكبتها الحكومة والقوات المتحالفة معها، واعتداءات ارتكبها شباب مسلح في أجزاء من جنوب الوحدة. وحدد التقرير ثلاثة أفراد، بينهم مفوض مقاطعة غاني، يمكن أن يتحملوا أكبر قدر من المسؤولية عن هذه الانتهاكات. وعقب صدور التقرير وغيره من جهود الدعوة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أُبعد المفوض عن مهامه.

٤١ - واستمر الإبلاغ عن حوادث خطاب الكراهية والتحريض على العنف، مما يتغذى بالتطورات السياسية الجارية وما يُتصور من استبعاد للقبائل من الفرص، بما في ذلك فرص العمل. ولمحاربة خطاب الكراهية، أطلقت منظمة ”تحدي الكراهية الآن“ دليلاً ميدانياً للتخفيف من خطاب الكراهية في وسائل التواسط الإجتماعي.

٤٢ - وما زالت التحديات التي تواجه حرية التعبير تؤثر على الأفراد الذين يعربون عن آراء يُظن أنها تنتقد الحكومة أو تضر بسمعة البلد أو آراء بشأن مواضيع تعتبر حساسة. ونتيجة لذلك، استمر توثيق حالات الترهيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز. وخلال حلقة عمل نظمتها البعثة في جوبا في ٨ حزيران/يونيه، اعترف الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، وبينهم ٢١ امرأة، بالتحديات المتعلقة بالإبلاغ علناً عن العديد من القضايا، بما في ذلك العنف الجنسي في جنوب السودان، بسبب الترهيب والانتقام من جانب سلطات الدولة.

٤٣ - وظلت الأوضاع المادية في مرافق الاحتجاز التابعة للدولة رديئة، حيث لوحظ الاكتظاظ في جوبا وتوريت وييرول. كما ظل الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة شائعاً في جميع أنحاء البلاد.

٤٤ - ولا يزال عدم احترام معايير المحاكمة العادلة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك في قضايا تنطوي على عقوبة الإعدام يشكل مصدر قلق كبير. وحتى ٦ حزيران/يونيه، ورد أن ٣٤٥ سجيناً (٣٣٥ من الذكور و ١٠ من الإناث) كانوا ينتظرون تنفيذ حكم بالإعدام في السجون في جميع أنحاء البلاد. وواصلت البعثة الدعوة لدى السلطات الوطنية لاعتماد وقف اختياري للإعدامات.

٤٥ - وفي ٨ آب/أغسطس، أعلن الرئيس كير ”عفواً عاماً“ عن رياك مشار وعن ”الجماعات الناشزة الأخرى“. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أفيد بأنه تم الإفراج عن ٢١ من المحتجزين امتثالاً لإعلان الخرطوم. وما زال استئناف حكم الإعدام، الصادر على جيمس غاتديت داك، السكرتير الصحفي السابق للجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار، معلقاً منذ ١٢ شباط/فبراير. وفي غضون ذلك، في ٦ أيلول/سبتمبر، أي بعد الفترة المشمولة بالتقرير، ينتظر أن يُصدر رئيس المحكمة العسكرية العامة المخصصة حكماً فيما يتعلق بالأحداث التي شهدها فندق تيرين.

٤٦ - وقامت البعثة، من خلال مشاريع الأثر السريع، بتجديد أول مركز إصلاحي للأحداث في جوبا لتوفير مرافق لفصل المجرمين الصغار عن السجناء الذكور البالغين. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية

إلى مؤسسات قطاع العدالة للتصدي للاحتجاز المطول والتعسفي، وساعدت مصلحة السجون الوطنية على إطلاق لجنة لتطوير السجون مكلفة بتقديم توصيات بشأن إصلاح نظام السجون.

٤٧ - وامتثالا لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان بشأن دعم قوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة، أجرت البعثة تقييمات للمخاطر وللتدقيق في المستفيدين وتصنيفهم، استجابةً لثلاثة طلبات للدعم مقدمة من قوات الأمن الحكومية.

٤٨ - ويسرت البعثة ١٦٥ نشاطا لبناء القدرات والتوعية في مجال حقوق الإنسان، استفاد منها ٩ ٥٥٨ مشاركاً بينهم ٣ ٩٥٧ امرأة من الجيش الشعبي وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وكجزء من تعميم حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، قامت البعثة بتيسير عقد دورات بشأن ولايتها في مجال حقوق الإنسان شارك فيها ١ ٤٢٦ من أفراد البعثة النظاميين، بينهم ٢٧٣ امرأة.

٤٩ - وما زالت المسائل المتعلقة بالوصول تؤثر سلبا على قدرة البعثة على التحقيق فيما يُدّعى به من انتهاكات واعتداءات تتعلق بحقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت فرق حقوق الإنسان التابعة للبعثة ١١ حالة من حالات رفض الوصول عبر أجزاء من أعالي النيل، والوحدة، وغرب بحر الغزال، وغرب الاستوائية، وشرق الاستوائية. وتُعزى ثماني من هذه الحالات إلى القوات والسلطات الحكومية وثلاث للجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح بتوثيق ١٢٩ حادثة من الانتهاكات الجسيمة، تم التحقق من ٧٦ منها، وهي تؤثر على ما لا يقل عن ٢ ٠٩١ طفلا (١ ١١٣ من الفتيان؛ و ٩٧٢ من الفتيات؛ و ٦ غير معروفي الجنس). وقد كان الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار المسؤولية مسؤولاً عن ٤٣ في المائة من الحوادث التي تم التحقق منها، في حين أن الجيش الشعبي كان مسؤولاً عن ٣٩ في المائة منها. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، نظمت فرقة العمل حلقة عمل استغرقت يومين وشارك فيها ٥٠ ضابطا رفيع المستوى من ١٠ من وحدات الجيش الشعبي في جميع أنحاء البلد، بالإضافة إلى ضباط من المقر العام في جوبا. وشملت نتائج حلقة العمل التوقيع على خطة عمل منقحة مع الأمم المتحدة. كما قدمت البعثة التدريب لأطراف النزاع في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك ٥٦٨ شخصاً (بينهم ٤٥ امرأة) من قوات الأمن الحكومية و ٤٠ شخصاً من الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار. كما يسرت البعثة ٧٤ دورة تدريبية في مجال تعميم حماية الأطفال، ضمت ٤ ٥٥٦ مشاركا (منهم ١ ٩٤٠ امرأة)، من القوات التي تنظمها الحكومة، والسلطات العامة، وأعضاء المجتمع المحلي، وموظفي البعثة. ويسرت الأمم المتحدة، بالتنسيق مع لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان، إطلاق سراح ١٤٩ طفلاً (٥١ فتاة، ٩٨ فتى) من صفوف الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان ومن الجناح المعارض السابق من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لتعبان دينق قاي. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي للأطفال الذين أطلق سراحهم هذا العام إلى ٩٥٥.

جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥١ - واصلت البعثة توفير الحماية باستخدام قوة البعثة لتمكين الشركاء في المجال الإنساني من تنفيذ الخدمات الحيوية، مع زيادة الطلبات لدعم العمليات في المناطق الأكثر تعرضا للخطر. كما مكنت

أعمال إصلاح الطرق التي تدعمها البعثة الجهود الإنسانية من توسيع نطاق وصولها. وفي أعقاب تجدد النزاع في جنوب الوحدة، قامت البعثة بتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في منطقة لير للحماية المؤقتة وحولها. وفي إطار استراتيجية إعادة الإدماج خارج منطقة بينتيو لتشجيع العودة الطوعية والآمنة، رافقت البعثة منظمتين إنسانيتين لتوصيل الإمدادات الطبية إلى المجتمعات المحلية في نياديو. وفي غرب الاستوائية، قدمت المنظمات الإنسانية المساعدة إلى السكان المشردين بحماية قوة البعثة في تامبورا. ودعمت البعثة تقديم المساعدة الإنسانية من خلال دوريات في مخيمي ريمينزي وماكباندو وحولهما، وبإشراك حكومة الولاية في توفير الأمن على الطرق الرئيسية لمساعدة الحركة المدنية. وفي البحيرات، قامت البعثة بالتنسيق مع مجموعة التعليم، وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المواد إلى أربع مدارس لإنشاء مساحات تعليمية مؤقتة لأطفال من ١ ٠٠٠ أسرة عائدة.

٥٢ - واستجابت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لعدة طلبات للبحث في مواقع الحماية التابعة للبعثة في بينتيو وبور وجوبا وواو، وشاركت في دوريات في جونقلي وغرب بحر الغزال والوحدة وأعالي النيل. وقامت الدائرة بإزالة أخطار المتفجرات في مواقع الحماية في بينتيو وملكال وعلى مقربة من مهبط الطائرات في ملكال. وبناء على طلب البعثة، قامت الدائرة بتدمير أسلحة وذخيرة كانت لدى جناح الجيش الشعبي المعارض ولدى الجيش الشعبي. كما قامت الدائرة بمسح وتدمير إحدى الذخائر غير المنفجرة داخل مدرسة في أويل، شمال بحر الغزال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم نشر ٢٧ فريقا للإجراءات المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء البلاد. وتم مسح وتطهير ما مجموعه ٢٤٠ ٢٣٤ ٤ مترا مربعا، كما تمت إزالة وتدمير ٧٨١ ٤ من الذخائر المتفجرة و ١٨٩ ١٩ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق وعملية السلام

٥٣ - واصل ممثلي الخاص استخدام مساعيه الحميدة في دعم عملية السلام في جنوب السودان. والتقى بالرئيس كير ورياك مشار ومسؤولين كبار آخرين في الحكومة والمعارضة للدعوة إلى التقيد بوقف إطلاق النار الدائم والتأكيد على ضرورة التوصل إلى حل وسط وإرادة سياسية لضمان تسوية سياسية دائمة وشاملة للنزاع المسلح. وخلال الزيارات المنتظمة إلى الولايات في جنوب السودان، اجتمع مع سلطات الولايات والسلطات المحلية وممثلي المجتمع المدني، فضلاً عن ممثلي القبائل في مواقع الحماية لإطلاعهم على التطورات في محادثات السلام. وفي سياق العمل المنتظم مع الأوساط الدبلوماسية في جوبا، روج ممثلي الخاص لضرورة الدعم المنسق لعملية السلام الجارية. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم لاجتماع لاستخلاص المعلومات لمدة يوم واحد بشأن منتدى التنشيط الرفيع المستوى لمنظمات المجتمع المدني. وجرى تقاسم النواتج مع أصحاب المصلحة المشاركين في المحادثات بالإضافة إلى الوسطاء. وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، واصلت البعثة أيضا التعاون مع اللجنة التوجيهية للحوار الوطني وأمانة الحوار للترويج لعملية شاملة وتشاركية ذات مصداقية. وفي آب/أغسطس، ومع استئناف المحادثات بين الأطراف في الخرطوم، سافر إلى السودان كل من مبعوثي الخاص إلى السودان وجنوب السودان وفريق البعثة لرصد الجهود الرامية إلى إدراج النص المتفق عليه في اتفاق سلام مجدَّد. ومع تحول المناقشات نحو مصفوفة التنفيذ الخاصة بالاتفاق، بما في ذلك الترتيبات الأمنية المنقحة، سترسل البعثة فريقا تقنيا للمشاركة المباشرة ولتقديم المساعدة التقنية عند الاقتضاء.

٥٤ - وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي وحماية القوة والنقل الجوي لآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك رصد الانتهاكات والإبلاغ عنها وتحديد الأطراف المسؤولة. وعملاً على تعزيز الوعي، وزعت البعثة منتجات المعلومات على الجمهور المحلي فيما يتعلق باتفاق وقف الأعمال القتالية.

٥٥ - وبناء على طلب من لجنة استعراض القوانين في جنوب السودان، شرعت البعثة، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في استعراض التشريعات الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلام. ودعمت البعثة السلطات الوطنية لإنشاء آلية لتنسيق جهودها لزيادة الشفافية والإبلاغ العام. كما واصلت البعثة تعزيز الرقابة البرلمانية، بإجراء تقييم أولي لاحتياجات اللجان البرلمانية المتخصصة المكلفة بالنهوض بسيادة القانون.

٥٦ - وبحلول ٤ تموز/يوليه، أنجزت اللجنة التقنية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح جولتين من المشاورات. وقد أعرب ٧٠٠ ٣ مشارك جرى التشاور معهم عن آرائهم بحرية، مشيرين إلى التحديات بما في ذلك الافتقار إلى التعبئة الكافية والتوعية الملائمة قبيل إجراء المشاورات؛ والتصور القائل بأن الحكومة تفتقر إلى التزام حقيقي. وكان الأشخاص المشردون داخلياً مترددين في المشاركة في العملية، وشككوا في توقيتها وملاءمتها ومصداقيتها وشرعيتها واستقلالها.

هاء - المرأة والسلام والأمن

٥٧ - خلال يومي ٣ و ٤ تموز/يوليه، قام وفد مشترك رفيع المستوى بقيادة نائبة الأمين العام للأمم المتحدة وبصحبة المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومستشاري الخاص لأفريقيا، ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى، بزيارة جنوب السودان. والتقى الوفد، الذي سافر أيضاً إلى واو وملكال، مع وزراء الحكومة ومسؤولي حكومات الولايات والنساء القياديات والزعماء الدينيين وجماعات المجتمع المدني النسائية والسكان في مواقع حماية المدنيين التابعة للبعثة وشركاء الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي، بهدف التماس وجهات النظر حول عملية السلام، وتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب حل النزاع والتدخلات الإنمائية والإنسانية، ولتسليط الضوء على التدابير اللازمة بشكل عاجل للتصدي للعنف الجنسي والجنساني بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٥٨ - وفي اجتماع مع الرئيس كير، أعادت نائبة الأمين العام التأكيد على أولوية الحل السياسي للنزاع وأطلعت الرئيس على الرسائل الواردة من المنظمات النسائية والنساء القياديات والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وبقيت ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع في البلد في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه، للعمل مع الحكومة فيما يتعلق بضرورة التعجيل بتنفيذ التزامات جنوب السودان المتعلقة بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وعملت البعثة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيون والحكومة على تيسير الوصول إلى خدمات شاملة تركز على الضحايا الناجيات من العنف الجنسي والجنساني ومن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع من خلال مركز جامع لتقديم الخدمات في جوبا. وخلال الأشهر الثمانية الأولى من عمل ذلك المركز، وصل إليه ٣٦٦ امرأة وفتاة وفتى، وساهم في متابعة الإجراءات الجنائية في قضيتين.

سادسا – ملاك موظفي البعثة وحالة النشر والسلوك والانضباط

٥٩ – في ١ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٦٦٤ ٢ موظفين، من بينهم ٨٩٤ موظفا دوليا (٢٣٣ امرأة، ٢٦ في المائة)، و ٣٧٦ ١ موظفا وطنيا (١٩٥ امرأة، ١٤ في المائة) و ٣٧٦ من متطوعي الأمم المتحدة (١١٨ امرأة، ٣١ في المائة).

٦٠ – وبلغ قوام الشرطة ٨٠٧ ١ ضابطا (من أصل عدد الضباط المأذون بهم وهو ١٠١ ٢): ٦٤٢ ضابطا من أفراد الشرطة (١٤٧ امرأة، ٢٣ في المائة) و ٠٩٩ ١ فردا في وحدات الشرطة المشكلة (٢٢٤ امرأة، ٢٠ في المائة) و ٦٦ من موظفي السجون (١٩ امرأة، ٢٩ في المائة).

٦١ – ومن أصل القوات المأذون بها وعددها ٠٠٠ ١٧ فرد، بما في ذلك بحدود ٠٠٠ ٤ فرد لقوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ٥٧٢ ١٤ فردا عسكريا: ٢١٨ من ضباط الاتصال العسكريين (٢٧ امرأة، ١٢ في المائة)، و ٣٩٩ من ضباط الأركان العسكريين (٥٦ امرأة، ١٤ في المائة) و ٩٥٥ ١٣ من أفراد الوحدات العسكرية (٤٥٢ امرأة، ٣ في المائة). وقد تم حتى الآن تأهيل ما مجموعه ٢٢٠ ٢ من أفراد قوة الحماية الإقليمية، بما في ذلك ٣٤ فردا من عنصر المقر الرئيسي المكون من ٣٨ فردا، و ١٣ من أصل ٢٠ من ضباط الاتصال العسكريين المخطط لهم. كما تم نشر مجموعة كاملة من وحدات بنغلاديش الهندسية، وسرية التأهب العالي النيبالية، وكتيبتي المشاة الصينية والرواندية. ووصل القوام الرئيسي من كتيبة المشاة الإثيوبية إلى جوبا في ٢٠ تموز/يوليه.

٦٢ – وواصلت البعثة تقوية وتعزيز تدابير منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. واستعرضت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين وفرقة العمل المعنية بالاستغلال والاعتداء الجنسيين التابعة للبعثة التدابير الحالية وأجريتا تقييماً لما إذا كان هناك ما يدل على وجود أي تغييرات في بيئة المخاطر تستدعي إجراء تعديلات على خطة العمل الحالية. وشارك موظفو البعثة الجدد في التدريب الأولي الإلزامي على منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبُذلت جهود لزيادة معدل إنجاز دورات التعلم الإلكتروني الإلزامي. ووزعت على جميع الأفراد ”بطاقات عدم وجود أي عذر“. وأنشئت آليات للشكاوى المجتمعية في جميع أنحاء جنوب السودان لضمان تلقي ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الوقت المناسب لضمان الاستجابة الفعالة. وتبقى التوعية المجتمعية تمثل أولوية عالية لدى البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع فريق البعثة الاستشاري المعني بالسلوك والانضباط، برئاسة رئيس البعثة، لمناقشة منع إساءة السلوك وإنفاذ معايير السلوك في الأمم المتحدة على جميع الموظفين.

سابعا – الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات وبالقانون الدولي الإنساني وبأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ٥٢ حادثاً تشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات، وبعضها يتعلق بانتهاكات متعددة. ومما يثير القلق بشكل خاص ثلاث هجمات مسلحة ضد البعثة والعمليات الإنسانية وقعت في ٤ و ٨ حزيران/يونيه، في ولاية الوحدة، وفي ٢٦ حزيران/يونيه، في وسط الاستوائية، مما أسفر عن مقتل ضابط اتصال عسكري تابع للبعثة.

٦٤ - وسجلت البعثة ٣١ حادثاً تتعلق بقيود مفروضة على التنقل نُسبت إلى الحكومة وأثرت على عمليات البعثة، منها ١١ عملية موجهة ضد موظفي البعثة العاملين على رصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. كما أفيد عن ست حالات جديدة لاعتقال واحتجاز موظفي البعثة ومقاوليها من قِبل موظفي الحكومة. وفي إحدى الحالات، اقتاد جهاز الأمن الوطني أحد مقاولي البعثة من منزله في توريت، وأخضعه للتعذيب بسبب نزاع خاص قبل الإفراج عنه بعد أيام. وفي حالتين أخريين، احتُجز موظفون من البعثة في بور وجوبا لمدة ثلاث ساعات تقريبا قبل إطلاق سراحهم. وفي ثلاث حالات أخرى وقعت في البحيرات وشرق الاستوائية وغرب بحر الغزال، أُفرج عن الموظفين المتضررين بعد احتجازهم لفترات تتراوح بين يوم ويومين. ولا يزال مكان وجود اثنين من الموظفين تم القبض عليهما في عام ٢٠١٤ مجهولاً. ولم تمكن الحكومة البعثة من الوصول إليهما ولم تقدم معلومات عن حالتهما، على الرغم من الطلبات المنتظمة.

٦٥ - واستمر وقوع انتهاكات للالتزام بتسهيل دخول أفراد البعثة إلى جنوب السودان. ومما يثير القلق بصفة خاصة استمرار التأخير في منح تأشيرات الدخول لتسعة من ضباط الأركان العسكريين التابعين للبعثة ينتظرون التأشيرات لفترات تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر. ولا يزال تأخير منح تأشيرات الدخول يعوق اكتمال نشر القوات حسب ولاية البعثة. وإلى جانب هذه الحوادث، كان هناك أربع حالات مسجلة لتعرض أفراد ومقاولي البعثة للتهديد أو المضايقة أو الاعتداء، كما سُجلت حالة واحدة للاستيلاء على ممتلكات الأمم المتحدة. ولم تتم حتى الآن إعادة مركبة تابعة للبعثة حجزت في جوبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير من قِبل جهاز الشرطة الوطنية، رغم الطلبات المتكررة.

٦٦ - وسُجلت تسعة حوادث تنطوي على تدخل في أنشطة البعثة من جانب الجناح المعارض من الحركة الشعبية/الجيش الشعبي الموالي لمشار في أعالي النيل والوحدة ووسط الاستوائية. وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بشأن الانتهاكات من خلال سجل شهري للحوادث وفي اجتماعات مباشرة مع المسؤولين.

٦٧ - وواصلت البعثة بذل الجهود لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها، وذلك بتنفيذ خطة عملها على مستوى البعثة فيما يتعلق بتوصيات الحد من مقتل حفظة السلام، الواردة في تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز المعنون ”تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة“. وتواصل البعثة تعزيز تدابير إدارة المخاطر الأمنية، بما في ذلك تعزيز الحماية المادية لمباني الأمم المتحدة، واستخدام نظم الإنذار وتتبع الموظفين، والتعاون الأوثق مع وكالات الأمن الحكومية وتبادل المعلومات والاتصال معها.

٦٨ - ومن أجل بناء فهم عام لولاية البعثة ودور حفظة السلام في بناء السلام وحماية المدنيين في جنوب السودان، عززت البعثة استخدام الاتصالات المتعددة الوسائط وقنوات التوعية، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. ويواصل راديو مِرايا تقديم البرامج ورسائل السلام.

ثامنا - الملاحظات والتوصيات

٦٩ - تم بفضل الجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إحراز تقدم كبير في تنشيط عملية السلام في جنوب السودان وفي التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع في البلد. إن التوقيع على إعلان واتفاقات الخرطوم بشأن المسائل العالقة بشأن ترتيبات الحكم والترتيبات الأمنية خلال المرحلة التي

يسرها السودان لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى هي في الواقع خطوات هامة إلى الأمام. وأحثُّ الأطراف على مواصلة التعامل مع الوسطاء لحل المسائل الباقية البالغة الأهمية ولإبرام اتفاق مجدَّد. وعليهم، في نفس الوقت، البدء في تنفيذ الاتفاقات الموقعة لإثبات حسن النية ولبناء الثقة. ويظل إسكات المدافع وإعادة جنوب السودان إلى طريق السلام والتنمية الأولوية الرئيسية لشعب جنوب السودان الذي عانى لفترة طويلة جداً.

٧٠ - وبينما يشجعني الانخراط البنّاء من جانب الحكومة في منتدى التنشيط، فإن الجهود التي بذلت مؤخرا لتمديد فترة ولايتها من جانب واحد عن طريق تعديل دستوري لن تساعد عملية السلام. وفي هذا الصدد، أحث الحكومة على الحفاظ على تركيزها على المحادثات الجارية وتقديم التنازلات الضرورية لإبرام تسوية سياسية شاملة وقابلة للتنفيذ. وأشجع بنفس القدر الأطراف في المعارضة وجماعات المجتمع المدني على المشاركة البناءة في العملية بروح مماثلة.

٧١ - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار تأثير النزاع على شعب جنوب السودان. فالوضع في منطقة أعالي النيل الكبرى، وجنوب ولاية الوحدة، وتدهور الوضع في منطقتي بحر الغزال الكبرى والإستوائية الكبرى، على الرغم من تجديد الالتزام بوقف إطلاق النار، يدل على الخراب الذي يستمر النزاع في إلحاقه بالسكان المدنيين. ولا يزال الواقع القاتم في جنوب السودان يتمثل في التهجير القسري والهجمات المباشرة التي تستهدف المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، وما يترتب على ذلك من انعدام الأمن. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقرير المشترك الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والبعثة في ١٠ تموز/يوليه، وأدعو الحكومة إلى إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات واعتداءات جسيمة على حقوق الإنسان، فضلا عن انتهاكات القانون الإنساني المرتكبة في سياق جنوب الوحدة، وإلى محاسبة أي شخص يتبين أنه يتحمل المسؤولية عن الجرائم المرتكبة.

٧٢ - وتنعكس حتمية السلام بشكل واضح في الحالة الإنسانية. وبالنظر إلى الموارد المحتملة للبلد من أجل تلبية احتياجات مواطنيه، فإن من غير المقبول أن هناك نحو ١,٨ مليون شخص من المشردين داخلياً، في حين يسعى ٢,٥ مليون شخص آخر من جنوب السودان إلى اللجوء إلى البلدان المجاورة، مما يجعل هذه الأزمة ثالث أكبر أزمة لاجئين في العالم. وعلاوة على ذلك، يعاني حوالي ٦٠ في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ولدى جنوب السودان الآن أعلى معدلات الأطفال خارج المدرسة في العالم بسبب النزاع. إن جيل مستقبل جنوب السودان يستحق أفضل من ذلك.

٧٣- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت البيئة التشغيلية واحدة من أخطر البيئات في العالم. وإنني لأشيد بذكرى الزملاء الذين فقدوا حياتهم خلال هذه الفترة. ففي حادثتين منفصلتين وقعتا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، قُتل واحد من أفراد حفظ السلام وخمسة من العاملين في المجال الإنساني. وأدين هذه الهجمات وأدعو الأطراف إلى الكف عن استهداف حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني وإلى إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ ولاية البعثة. ولا بدّ من إخضاع الأفراد الذين يستهدفون عمليات الأمم المتحدة للمحاسبة على أفعالهم.

٧٤ - وعلى الرغم من التقدم المشجع المحرز في مرحلة الخرطوم من عمل منتدى التنشيط الرفيع المستوى، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لوضع التفاصيل النهائية للاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك مصفوفة التنفيذ القابلة للتطبيق. ومن نواح عدة، تقع عملية السلام، وجنوب السودان،

والجهود الجماعية للمجتمع الدولي على مفترق طرق. ويعتمد تحقيق مزيد من التقدم الآن على توطيد اتفاق شامل يحل مسائل الحكم الصعبة المتبقية والمسائل الأمنية التي يكتنفها الغموض، لا سيما معالجة الفجوة الأمنية أثناء المرحلة السابقة للانتقال وبعدها، والإصلاح الأوسع لقطاع الأمن. وأحث الأطراف على الاستمرار في إظهار التزام واضح للتغلب على التحديات المقبلة، وأكرر التأكيد على أن دعم عملية السلام وإبداء وحدة الهدف من جانب مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية، إلى جانب الحوافز والمثبطات المقدمة للأطراف، كلها عوامل لها أهمية حاسمة للتوصل إلى اتفاقات مستدامة قابلة للتنفيذ.

٧٥ - ومع تقدم جنوب السودان نحو تسوية النزاع، فإن من الأهمية البالغة أن نأخذ في الاعتبار أنه إذا كان للسلام أن يصبح مستداما، فإنه يتعين على هيكل قطاع الأمن ووظائفه وقيادته أن يكون مسؤولاً أمام سلطة مدنية منتخبة وأن يخضع للمساءلة من قبلها وأن يمتثل لسيادة القانون. وإنني أحث قادة جنوب السودان على العمل بإخلاص لتحقيق هذا الهدف وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودهم في هذا الصدد.

٧٦ - وفي الختام، أشكر نائبة الأمين العام على قيادة وفد مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان في تموز/يوليه لإبراز دور المرأة في جميع الجهود المتعلقة بحل النزاعات، وبناء السلام، والتنمية، والتدخلات الإنسانية، والمسائل المتصلة بالعنف الجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. كما أعرب عن خالص تقديري للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين التابعين للبعثة. فهم يعملون بشجاعة، بقيادة ممثلي الخاص ديفيد شيرر، على حماية المدنيين في حالات الضعف، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان، ودعم عملية السلام. وأشكر بصفة خاصة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي وفرت للبعثة ما تشتد الحاجة إليه من أفراد وموظفين رسميين يرتدون الزي الرسمي. وأشيد كذلك بفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية على شجاعتهم وتضحياتهم الهائلة في توفير المساعدة الإنسانية الحيوية للسكان، في ظروف شاقة وخطرة في أغلب الأحيان. كما أشكر مبعوثي الخاص، نيكولاس هايسوم، على دعمه لعملية السلام على الصعيد الإقليمي. وأخيرا، أشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إسماعيل وايس، وكذلك جهود رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق لبوتسوانا فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، رئيس مالي السابق ألفا عمر كوناري، لالتزامهم بمعالجة محنة السكان المدنيين في جنوب السودان بالشراكة مع الأمم المتحدة. كما أودّ أن أعرب عن خالص تقديري للمشاركة النشطة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقي محمد، في الجهد الجماعي من أجل السلام في جنوب السودان.

الخريطة


UNMISS
September 2018
SUDAN
SOUTH SUDAN
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
DEM. REP. OF THE CONGO
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
FSHQ FORWARD HQ
MONGOLIA (-)
GHANA (-)
U.K. (-)
U.K.
INDIA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU GHANA 1
HQ Sector North
RWANDA 2 (-)
INDIA 1 (-)
RWANDA
U.K. (-)
INDIA (-)
INDIA
INDIA
BANGLADESH
MP CAMBODIA
FPU RWANDA 1
INDIA 1
INDIA 1
RWANDA 2
NEPAL 1
INDIA
BANGLADESH
INDIA
CHINA
HQ Sector West
BANGLADESH (-)
CHINA (-)
CHINA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
MONGOLIA
GHANA
NEPAL 1 (-)
INDIA
CHINA
MP CAMBODIA
HQ Sector East
ETHIOPIA 2
INDIA 2 (-)
KOREA (ROK)
SRI LANKA
SRI LANKA
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 2 (-)
FHQ UNMISS
HQ Sector South
ETHIOPIA 1 (-)
RWANDA 1 (-)
NEPAL 2 (FRB) (-)
RWANDA
BANGLADESH
INDIA
BANGLADESH
INDIA
MP CAMBODIA
FPU NEPAL 1
FPU RWANDA 2
FPU RWANDA 3
INDIA 1 (-)
INDIA 2
RWANDA 1
INDIA
RWANDA 1
ETHIOPIA 1
INDIA
NEPAL 2
Sector Juba
HQ Sector Juba (RPF)
CHINA
RWANDA 3 (RPF)
ETHIOPIA 3 (RPF)
HR NEPAL (RPF)
BANGLADESH (RPF)
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WESTERN BAHR EL GHAZAL
WARRAP
UNITY
UPPER NILE
LAKES
JONGLEI
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
Abyei
Renk
Umm Barbit
Melut
Paloich
Bunji
Boing
Kodok
Malakal
Abwong
Nasser
Kigille
Akobo
Pariang
Mayom
Bentiu
Leer
Adok
Raga
Aweil
Kuacjok
Deim Zubeir
Wau
Wakela
Tonj
Bo River Post
Rafili
Rumbek
Akot
Jonglei
Bor
Pibor
Ukwaa
Towot
Lowelli
Boli
Tambura
Li Yubu
Ezo
Yambio
Terakeka
Bunduqiya
Juba
Torit
Kapoeta
Yei
Kajo Keji
Lofusa
Ed Damazin
Administrative boundary
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
UNMISS operational northern limit*
State (wilayah) boundary
Sector boundary
Abyei region**
Main road
Railroad
* Final boundary between the Republic of the Sudan and the Republic of South Sudan has not yet been determined.
** Final status of the Abyei area is not yet determined.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
0 100 200 km
0 100 mi
Map No. 4456 Rev. 33 UNITED NATIONS
September 2018 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)